مؤشرات الحرية الدينية في الجزائر بين مطلبي الأمن والانفتاح

Indicators of religious freedom in Algeria between the security and openness demands

حكيمي بية
جامعة قاصدي مرباح - ورقلة، الجزائر، hakimi.baya@univ-ouargla.dz
خميس محمد
جامعة قاصدي مرباح - ورقلة ، الجزائر، Khemisse-moh@hotmail.com

تاريخ الإرسال:2024/ 05/28* تاريخ القبول 2024/12/04 * تاريخ النشر: 29/ 01 /2025

ملخص:
إن القدرة على إخضاع المواضيع الكيفية للقياس عن طريق المؤشرات أصبح طريقة منهجية لمراقبة سلوك الدولة والضغط عليها خاصة في القضايا المتعلقة بالحريات العامة وحقوق الإنسان، وتعد الانتهاكات وتقييد الممارسات الدينية من بين هذه القضايا، حيث تناول كل من تقرير وزارة الخارجية الأمريكية موضوع الحرية الدينية كمؤشر كيفي وصفي لحالة الحرية الدينية في العالم، ومركز بيو للأبحاث والدراسات تقرير ترميزي للقيود المفروضة على الدين باستخدام معايير موضوعية تقيس مدى تدخل الحكومات والمجتمعات في ممارسة حق الدين والمعتقد، والذي تناول المقال من خلالها تصنيفات الجزائر ضمن هذه التقارير في مرحلتين أمنيتين مختلفتين، والتي كانت في ترتيبات متدنية، التي تُرجع لتدهور الوضع الأمني وأممنة قضايا الحرية الدينية أو تجسيدا لحروب المعلومات للضغط والتأثير على الدول الأخرى، أو حتى ضمن الحدود المنهجية في بناء المؤشر والاستناد على معلومات غير متحقق منها. والتي قد تؤثر بطريقة عكسية على البيئة الأمنية والوحدة المجتمعية.
الكلمات المفتاحية: *الجزائر، مؤشرات الحرية الدينية، الحالة الأمنية، الانفتاح.*

Abstract:
The systematic measurement of qualitative issues through indicators has become an effective method for monitoring state behavior and exerting pressure, particularly in matters concerning public liberties and human rights. To this end, both the US States Department of State and the Pew Research Center have contributed to shed light upon issues that are related to violations and constraints on religious practices. The former explores religious freedom as a qualitative indicator, providing a descriptive overview at the global scale. While, the latter presents a coding report on restrictions imposed on religion by using objective criteria to gauge the level of interference by governments and societies in exercising religion and belief. The articles examine Algeria's categorizations across two distinct security stages. These categorizations were indexed in the lowest classification due to many reasons, including the worsening security situation, the securitization of religious freedom issues, and the manipulation of information wars to exert pressure and influence on other countries. The aforementioned categorization were also attributed to the methodological limitations in constructing the indicator, relying on unverified data. This could have adverse effects on both the security environment and community unity.
Keywords: *Algeria, religious freedom indicators, security situation, openness.*

مقدّمة:

تعد الثورة السلوكية الإضافة العلمية في حقل العلاقات الدولية والتي مكنته من استحداث مناهج مبنية على أساليب علمية رياضية دقيقة و إعطاء الظواهر والبحوث المتعلقة به أكثر مصداقية، وإن المؤشرات من أبرز مخرجات استخدامات المنهج الكمي في العلاقات الدولية حيث أصبحت أداة من أدوات المراقبة المنهجية ووسيلة تأثير ناعمة ضمن التفاعلات الدولية خاصة حين تبنى على مواضيع حساسة مثل مؤشرات الحرية الدينية، باعتبار أن حرية الدين والمعتقد تنطوي تحت مجال حقوق الإنسان والحريات العامة والتي تتخذ بعض الدول والمنظمات الحفاظ عليها والدعوة إلى حمايتها ضمن واجباتها، ومن جهة أخرى يعتبر الدين من أبرز مكونات الهوية في الدولة والتي قد تهدد أمن الوحدة المجتمعية في حالة تدخل أطراف خارجية. لذلك فإن مؤشرات الحرية الدينية لها عدة استخدامات منها الايجابية والسلبية والتي تعد أحد التحديات الأمنية التي تواجهها الدولة.

تعتبر الجزائر من بين الدول التي شهدت تصنيفات متدنية ضمن مؤشرات الحرية الدينية ضمن التقارير الدولية العالمية في فترات من مراحل أمنية غير مستقرة كان الدين أهم الذرائع في تدهورها لذلك وجدت نفسها بين معضلة الأمن والانفتاح السياسي، ويعد تقرير وزارة الخارجية من أهم التقارير التي لفتت الانتباه لموضع حرية الدين في الجزائر، وتقرير مركز بيو الذي يعد تجسيدا لتكميم المواضيع والظواهر في العلوم الاجتماعية- والتي وجب التحقق من دقة المعلومات وصحتها، والعلاقة التفاعلية بين الأمن ومؤشرات الحرية الدينية. ولمعالجة الموضوع نطرح الإشكال التالي:

-كيف أثرت مخرجات الوضع الأمني في الجزائر على تصنيفاتها ضمن مؤشرات الحرية الدينية ؟

وللإجابة على الإشكالية الرئيسية نتطرق إلى النقاط الرئيسية التالية:

1. المؤشرات، المفهوم والأنواع

2. تحليل مؤشرات الحرية الدينية من حيث منهجها والجهة المعنية ببنائها

3. الوضع الأمني في الجزائر ضمن مؤشرات الحرية الدينية 2020/2000

4. مقارنة مجالات التفاعل بين الأمن ومؤشرات الحرية الدينية

1. المؤشرات، المفهوم والأنواع

يعتبر تحديد المفهوم من أساسيات فهم إشكالية البحث من خلال القدرة على توضيح الحدود التي ينتمي إليها البحث، لذلك قمنا في هذا المحور للتطرق لمفاهيم وأنواع المؤشرات اعتمادا على معيار التصنيف الذي يتماشى مع مؤشرات الحرية الدينية المتناولة في البحث.

1.1 مفهوم المؤشرات

لقد تعددت المفاهيم الخاصة بالمؤشرات وذلك لارتباط تعريفها بطرق بنائها أو مجال الدراسة أو حتى نوعية المعطيات المكونة للمؤشر "يمكن أن يكون المؤشر قياسا أو رقما أو حقيقة أو رأيا أو تصورا يشير إلى حالة أو موقف معين، يقيس التغيرات الحاصلة في تلك الحالة أو الموقف على فترات من الزمن"أو هو "عامل أو متغير كمي أو نوعي يوفر وسيلة بسيطة وموثوقة لتعكس التغيرات المرتبطة بالموضوع أو الظاهرة،والتي من خلاله نتمكن من إدراك الاختلافات أو التطورات المتعلقة بالهدف والنتيجة في سياق معين". (church Cheyenne, 2006, p. 44)

وحسب موضوع الدراسة يمكن إعطاء مفهوم المؤشر على" أنه مخرج كمي أو كيفي معبر عنه في تقرير دولي أو محلي أو لمنظمة، يوضح أداء أو نتيجة دراسة ظاهرة أو جوانبها عن طريق أدوات وتقنيات كمية أو نوعية أو مزيج بينهما، يوضح وضع الدولة أو الإقليم في طراز ترتيبي أو عددي".

2.1 أنواع المؤشرات

إن للمؤشرات العديد من الأنواع والتي تعتمد على معايير تصنيف مختلفة، حيث ترتبط بطبيعة موضوعات الظاهرة المدروسة، ومن خلال دراستنا ومجالها ولابتعاد عن التعقيد واتخاذ معيار أكثر شمولية واتساع اعتمادنا

معيار التقسيم المرتبط بالشكل أو النتيجة النهائية للمؤشر والذي يجسد المؤشر الموظف في الدراسة وهو مؤشر الحرية الدينية.

1.2.1 المؤشرات الكيفية: وهي المؤشرات المعبر عنها ككلمات في البيانات والفقرات ودراسة الحالة وفي التقارير، حيث تقوم بتغطية وتقديم معلومات متعمقة عن التغيرات الحاصلة في الظاهرة المدروسة، ويركز فيها الباحث على دراسة الحالة أو دراسة عدد قليل من الأفراد.

2.2.1 المؤشرات الكمية: والتي يعبر عنها بالأرقام مثل الوحدات والأسعار والنسب ومعدلات التغيير، يقوم بتقديم معلومات عن عرض ونطاق البحث والتي يتم تحليلها من خلال الطرق الإحصائية، وغالبا ما يجب تفسيرها من خلال التحقيق النوعي.

3.2.1 المؤشرات المختلطة: تحتوي على عناصر كمية ونوعية ما، مثل إعطاء مؤشر عددي أو ترتيبي مع وجود تفسير وتحليل نوعي إلى جانب المؤشر الرقمي. (2017, p. 02)

2. تحليل مؤشرات الحرية الدينية من حيث منهجها والجهة المعنية ببنائها

أصبحت حرية الدين والمعتقد من أهم القضايا الراهنة على الساحة الدولية، نظرا للانتهاكات التي انتشرت باسم الدين من قبل الجهات الحكومية والجماعات الدينية المتطرفة والتي طورت أساليبها المتعصبة قصد زعزعة الاستقرار الداخلي للدول والذي امتد للعالمية، وتهديد الأفراد في أمنهم وسلامتهم، أو تقييدهم عن ممارسة معتقدهم عن طريق الترهيب مما دفع جهات دولية على إخضاع موضوع الحرية الدينية للقياس.

ثمة العديد من المنظمات الحكومية وغير الحكومية التي اختارت موضوع الحرية الدينية كمؤشر، وفي دراستنا ارتأينا اختيار جهتين مختلفتين في بناء مؤشر الحرية الدينية اتساقا مع معيار التقسيم المطروح سابقا، وهما وزارة الخارجية الأمريكية من خلال التقرير السنوي الذي يحتوي مؤشر كيفي، والتقارير السنوية لمركز بيو للأبحاث والذي يعبر عن مؤشرات كمية ترتيبية مع تحليلات نوعية.

1.2 التقرير السنوي لوزارة الخارجية الأمريكية ومنهجيته

تقدم وزارة الخارجية الأمريكية تقرير سنوي للكونغرس امتثالا للمادة 102 من قانون الحرية الدينية الدولية لعام 1998، يصف التقرير حالة الحرية الدينية الدولية بشكل مفصل حيث يغطي السياسات الحكومية التي تنتهك المعتقدات والممارسات الدينية للجماعات والطوائف والأفراد.

تعتمد الوزارة في جمع المعلومات لبناء المؤشر الكيفي المعبر عنه في التقرير في إعداد مسودات أولية عن طريق سفاراتها، حيث تقوم بجمع معلومات من المسؤولين الحكوميين والجماعات الدينية والمنظمات غير الحكومية ومراقبي حقوق الإنسان ووسائل الإعلام، ثم يقوم مكتب الحرية الدينية ومقره في العاصمة واشنطن على جمع وتحليل معلومات إضافية بالاعتماد على نقاشات مع المسؤولين الحكوميين الأجانب والجماعات الدينية المحلية والأجنبية وقادة المجتمع المدني. (Why and how the reports are prepared, 2023)

يقوم التقرير بدراسة كل دولة على حده حيث يحتوي على ملخص يجمع أهم التغيرات الجديدة حول وضعية الحرية الدينية التي يتناولها التقرير وتذكير بما ورد في التقرير السابق. أما بالنسبة للتناول الوصفي لحركية حرية الدين والمعتقد والممارسات المختلفة تجاهه، فقد قسمت إلى أربعة أقسام:

1.1.2 التوزيع الديموغرافي الديني: يحتوي على معطيات إحصائية حول عدد السكان في السنة التي أعد فيها التقرير، ثم نسبة كل دين أو طائفة بالنسبة للعدد الإجمالي للسكان بالإضافة إلى التوزيع الجغرافي لكل جماعة دينية. (Annual report on international religious freedom, 2001)

2.1.2 وضع احترام الحكومة للحرية الدينية: الذي يتضمن الإطار القانوني والسياسي و القيود المفروضة على الحرية الدينية حيث يصف ما يقدمه الدستور أو القانون الأساسي للدولة أو الإقليم من جانب الحفاظ على الحقوق والحريات في الجانب الديني أو الممارسات الدينية التي تقوم بها الجماعات والأفراد، في المقابل رصد القيود القانونية والسياسية والتي تحرم الأفراد من التمتع بميزات المواطنة من منطلق الاختلاف الديني،انتهاكات الحرية الدينية وهي أساليب العنف المعتمدة من طرف الحكومة والتي تمتلك كل دولة خاصية في استعمالها سواء بالعنف الجسدي أو اللفظي أو سلسلة اعتقالات والحد من وجودها القانوني من خلال البيروقراطية،الإكراه على اعتناق دين معين، التحسن والتطورات في مجال حماية الحرية الدينية.

3.1.2 مستوى احترام المجتمع للحرية الدينية: وتُعنى بمدى التوافق والتصادم في العلاقة التفاعلية بين الجماعات الدينية داخل البيئة المجتمعية، من جانب الممارسات بمختلف أشكالها ضد أقلية أو مجموعة أو فرد ضد توجه ديني مختلف.

4.1.2 سياسة الحكومية الأمريكية: تمثل رد الفعل الأمريكي حول حالة الحرية الدينية في الدولة المعنية. (2001, pp. 415-417)

2.2 مؤشر الحرية الدينية لمركز بيو Pew للأبحاث ومنهجيته

يعد مركز بيو مركزا غير حزبي يختص بإطلاع الجمهور على القضايا والمواقف والاتجاهات التي يتمحور عليها العالم، من خلال إجراء بحوث استطلاعية للرأي العام والديموغرافيا وغيرها من الأبحاث الاجتماعية القائمة على البيانات دون اتخاذ مواقف سياسية، يمول المركز من طرف صندوق **بيو/Pew** الخيرية ومؤسسة **جون تمبلتون Gohn Templeton** والتي تتبنى مشروع المستقبل الديني العالمي، والذي اعتبره المركز جهد متبادل من أجل فهم التغيير الديني وتأثيره على المجتمعات في جميع أنحاء العالم ، ويتضمن ثلاث خطوات بحثية رئيسية وهي سلسلة من الدراسات الاستقصائية الدولية حول الدين في مناطق مختلفة ودراسات مستمرة للدين وأخيرا تقرير ترميز سنوي يدرس القيود المفروضة على الدين في 198 دولة وإقليما.

- الآليات المنهجية لبناء مؤشر الحرية الدينية بحسب مركز Pew للأبحاث

تم تطوير المنهجية العلمية في بناء المؤشرات من قبل كبير الباحثين ومدير البيانات العابرة للحدود الوطنية براين جريم **Brain j.Grim** والبروفيسور روجر فينك **Roger Fink** بالتشاور مع أعضاء آخرين في المركز، وذلك بوضع معايير موضوعية قابلة لقياس مدى تدخل الحكومات و المجتمعات في ممارسة حق الدين.

يعتمد المركز على مجموعة من المصادر وهي عبارة عن تقارير من وكالات حكومية أمريكية والعديد من المنظمات المستقلة غير الحكومية ومن المراكز المشابهة والتي تتناول مواضيع متشابكة تقارير فريدوم هاوس وقاعدة بيانات أوبسالا ونشرات حرية الدين والمعتقد الإخبارية لحقوق الإنسان أيضا قاعدة بيانات الإرهاب العالمي والتقارير السنوية لوزارة الخارجية الأمريكية، بالإضافة إلى دساتير البلدان أو القوانين الأساسية فيها . (Majumda Samirah, 2021, p. 03)

يقوم مركز بيو بتشفير البيانات المصنفة والمعدودة من أكثر من عشرة بيانات منشورة من المصادر عبر الوطنية، ينظر المبرمجون إلى المصادر للحصول على حقائق موثقة دون الاعتماد على الآراء والتعليقات فقط. ثم يقوم موظفي المركز بعمليات فحص مكثفة للتحقق من البيانات وأيضا التحقق من الاتساق بين المبرمجين ومراقبة التناقضات بينهم وتسويتها. بعد ذلك الترميز مع الأخذ بالاعتبار ما إذا كان مرتكبو أعمال العنف المرتبطة بالدين جهات حكومية أو خاصة، وتحديد مدى انتشار وكثافة القيود في كل دولة.

استخدم مركز بيو تدريبا وبروتوكولات صارمة لجعل الترميز موضوعيا وقابلا للتكرار قدر الإمكان، تم ترميز البلدان بشكل مزدوج بواسطة مبرمجين، ثم إدخال التصنيفات الأولية في وثيقة إلكترونية مشابهة لأسئلة الاستبيان وهي أداة الترميز المستخدمة وتتضمن تفاصيل كل حادثة أو وبعد ذلك يبدأ المبرمجون بملأ أداة الترميز الخاصة بكل دولة باستخدام مصدر المعلومات الذي يحتوي المعلومات الأكثر شمولية. يكون البرتوكول الخاص بكل مبرمج هو الإجابة عن كل سؤال حول المعلومات المتوفرة في المصادر الأولية وكلما نشأ غموض أو تناقضا يتم اللجوء إلى المصدر الأكثر دقة ووضوح، بعد الانتهاء من ملأ الاستمارة الإلكترونية لبلد معين من قبل مبرمجين منفصلين يتم مقارنة نتائجهم بواسطة محلل أبحاث والذي يناقش فيها مجالات التناقض ويتم التوفيق من أجل التوصل إلى درجة واحدة للدولة، ثم دمج البيانات الخاصة بكل بلد في ملف رئيسي ويتم إدخال الأدلة المثبتة في قاعدة البيانات لحساب درجة كل دولة (Marijuana, 2019, pp. 65-84).

1.2.2 مؤشر القيود الحكومية Gouvernement restriction index للحرية الدينية ومنهجيته:

يقيس مؤشر القيود الحكومية القوانين والسياسات والإجراءات الحكومية التي تقيد المعتقدات والممارسات الدينية، ويتكون مؤشر القيود الحكومية من عشرين مؤشرا فرعيا ممثلين في أسئلة موزعين على أربع فئات، التمييز الحكومي بين الجماعات الدينية، القوانين والسياسات الحكومية التي تقيد الحرية الدينية، القيود الحكومية على أنشطة الجماعات الدينية والأفراد، مضايقة الحكومة للجماعات الدينية.

التصنيف: وهو الترتيب الدولي وكيفية التعبير عنه واتجاه التغيير في درجة كل بلد بطريقتين عدديا ونسبيا، أي أن كل دولة تصنف في مستويات تتناسب مع درجة ترتيبها حسب المؤشر، وهذه المجموعات منخفضة/Low والتي تقاس بدرجة 0.0 إلى 2.3، متوسطة/Moderate بدرجة 2.4 إلى 4.4، مرتفعة/High من 4.5 إلى 6.5، ومرتفعة جدا/ Very high من 6.6 إلى 10.

2.2.2 مؤشر العداوات الاجتماعية Social hostilities index للحرية الدينية ومنهجيته :

يقيس مؤشر SHI أعمال العداء الديني الذي يقوم به أفراد وجماعات ومنظمات غير حكومية بل داخل الحلقة التفاعلية في المجتمع، والذي يشمل النزاعات المسلحة ذات الصلة بالدين أو الإرهاب والعنف الغوغائي أو الطائفي، يتضمن المؤشر 13 مقياسًا للأعمال العدائية الاجتماعية، مقسمة إلى الفئات، الأعمال العدائية المتعلقة بالأعراف الدينية، التوتر والعنف بين الأديان، الانتهاك الفردي والجماعي، العنف الديني من قبل الجماعات المنظمة.

التصنيف: منخفضة/Low والتي تقاس بدرجة 0.0 إلى 1.4، متوسطة/Moderate بدرجة 1.5 إلى 3.5، مرتفعة/High من 3.6 إلى 7.1، ومرتفعة جدا/ Very high من 7.2 إلى10. (Majumda Samirah, pp. 74-95)

3. الوضع الأمني في الجزائر ضمن مؤشر الحرية الدينية

لقد مرت الجزائر بأزمة أمنية خطيرة في تسعينيات القرن الماضي والتي أثرت على الفترات الأمنية التي تلتها، والتي تعود إلى سنة 1989 إثر احتجاجات عنيفة انبثقت عنها إصلاحات سياسية، أهمها التعددية الحزبية بعد الهيمنة الطويلة للأحادية بقيادة جبهة التحرير الوطني، ومن بين الأحزاب التي لاقت الاستقطاب والقبول الجماهيري الجبهة -الإسلامية للإنقاذ من خلال تبني شعار "لا للميثاق الوطني ولا للدستور الإسلام هو الحل" حيث استخدمت الخطاب الديني كمرجعية أساسية في حملتها مثلما استخدمت جبهة التحرير المرجعية الثورية سابقا والهيمنة الطويلة على الحكم، وفي الدورة الأولى للانتخابات التشريعية في أواخر 1991 نالت الجبهة 188 من أصل 430 مقعد في البرلمان، لكن الحكومة لم تكن مستعدة للرضوخ للتغيرات الجذرية في الدولة والمجتمع وسارعت بوضع حد للانفتاح السياسي وفي 4 جانفي 1992 صدر مرسوم رئاسي يقوم على تعليق سلطة المجلس الشعبي الوطني، وتعليق الدورة الثانية للانتخابات ومنعت الجبهة الإسلامية من مزاولة نشاطها السياسي. وبذلك انتهت التجربة الديمقراطية الأولى للجزائر ودخولها دوامة من العنف ضد الحكومة والجيش والمدنيين أسفرت عن خسائر في الأرواح والبنى التحتية وأدخلت الدولة في قوقعة عزلتها عن العالم. **(**تلمساني، 2007، الصفحات 02-03)

ومن بين الإجراءات التي قامت بها الحكومة لاحتواء الانفلات الأمني إعلان حالة الطوارئ والتي قيدت مواضيع الحريات الهامة وحقوق الإنسان بما في ذلك الحرية الدينية وذلك لتحقيق الضرورة الأمنية.

1.3 الحالة الأمنية في الجزائر في الفترة 2000-2011 ضمن مؤشر الحرية الدينية

تعتبر سنة 2000 بداية مرحلة أمنية جديدة في الجزائر من خلال تيقن النظام السياسي الجديد بعدم جدوى العنف الدولاتي المضاد ضد الجماعات الإرهابية المتطرفة وأنه يجب استخدام وسائل أكثر عقلانية تخاطب الأسباب الجذرية للعنف، ويعتبر الوئام المدني وقانون الرحمة البداية أول خطاب سلمي نحو تحقيق الأمن وطي صفحة العشرية السوداء والتي راح ضحيتها 200 ألف ضحية (بوحنية، 2017، صفحة 49) وخسائر مادية وروحية كادت تجر المجتمع نحو الاعتياد على العنف كسياق حتمي، وفي هذه السنة تمكنت الحكومة من الحد من الهجمات الإرهابية التي عرفت انتشارا في السابق من خلال مبدأ **"الأمن أولا"** (بوحنية، صفحة 96) ،والتي تجسدت في التدابير الاستباقية لمشروعها الأمني لتحقيق السلام، والتي وصفها التقرير وزارة الخارجية في هذه السنة كقيود حكومية على الدين خاصة في تعيين الخطباء في المساجد وتقديم الإرشادات العامة لهم ومراقبة الأنشطة في المساجد (International freedom religion report 2002 Algeria).

تناول التقرير أن المواقف المجتمعية تجاه غير المسلمين على أنها معاملة مليئة بالتسامح والاحترام داخل المجتمع ، لكن الذين يغيرون دينهم الإسلامي لدين آخر فيتم نبذهم من قبل عائلاتهم وجيرانهم، وهذا راجع للطبيعة المتدينة للمجتمع من مرجعية أن 99% (International freedom religion report 2004

Algeria) من السكان مسلمون بالإضافة إلى كون المجتمع كان يعيش في قوقعة دموية عزلته عن موجة الانفتاح العالمي.

استمرت الجهود الجزائرية السلمية والعسكرية في مكافحة الإرهاب والتطرف على إثر اعتماد استراتيجيات جديدة للجماعات الإرهابية كالاختطاف وخاصة اختطاف الأجانب في فيفري/مارس 2003، رغم ذلك تراجعت وتيرة العنف وعدد الهجمات الإرهابية والتي تقوضت من خلال الإجراءات الأمنية المتخذة، لكنها في نفس الوقت تخوض تحديا صعبا حول قضية المفقودين بالرغم من إنشاء اللجنة الاستشارية لتعزيز وحماية حقوق الإنسان، في2004 صرح الرئيس بوتفليقة على أن الدولة تتحمل مسؤولية أعمال رجال الأمن، وفي 2005 أصدر رئيس اللجنة تقريرا عالج فيه 6000 قضية وخلص بأن القوى الأمنية تصرفت بصورة غير شرعية عند قيامها بخطف المواطنين، وكان الحل الأمثل لاحتواء القضية كان التعويض المالي لأسر المختطفين مقابل تقديم شهادة وفاة وفي فيفري 2006 جرم التطرق إلى ملف المفقودين.

صادقت الحكومة على مرسوم تنفيذ ميثاق السلم والمصالحة الوطنية والتي تراجعت وتيرة العنف بعد دخوله حيز التنفيذ وحسب تصريحات حكومية في نوفمبر 2006 أن 80% من الإرهابيين سلموا أسلحتهم، (تلمساني، صفحة 12) بالإضافة إلى تفكك الجبهة الإسلامية المسلحة المعروفة بالعنف ضد المدنيين وتراجع عدد الجماعات السلفية إلا أن الجماعة السلفية للدعوة والقتال قامت بتغيرات جوهرية بالانتقال من الإرهاب المحلي إلى العبر الوطني من خلال الانضمام إلى تنظيم القاعدة لتصبح الجناح العملياتي لها في بلاد المغرب في جانفي 2007. (Anneli, 2008, pp. 40-42)

في هذه الفترة من المرحلة الأمنية تناولت التقارير وخاصة 2003 أن هناك علاقة ودية بين الأديان على المستويين الحكومي والاجتماعي في الحرية الدينية (International freedom religion report 2003 Algeria, department of state, Usa)، وفي 2004 قيام الحكومة بالتوجه إلى تنظيم الجماعات الدينية من خلال مطالبتها بتقديم إذن رسمي والحصول عليه قبل القيام بأنشطة دينية من منطلق أن الكنائس البروتستانتية والكاثوليكية هي الطوائف الغير الإسلامية المسموح لها بممارسة نشاطها أما الكنائس الأخرى فيعملون بصورة سرية (International freedom religion report 2004 Algeria). وفي 2006 تناول التقرير موافقة البرلمان على قانون جديد المرسوم 03/06 الذي ينظم عبادة الغير المسلمين ومن المفترض تنفيذه في سبتمبر 2006 وتؤكد المواد الأربعة على أن دين الدولة هو الإسلام ويضمن حرية ممارسة العبادة الدينية للغير والتسامح والاحترام بين مختلف الأديان وحظر استخدام الانتماء الديني كأساس للتمييز ضد أي فرد أو جماعة، بالإضافة إلى حظر العبادة إلا في الأماكن التي تسمح بها الدولة ويجرم التبشير وأي شخص يصنع أو يخزن أو يوزع وثائق مطبوعة أو مواد سمعية وبصرية أو ما شابه ذلك بقصد زعزعة عقيدة المسلم، والأجانب الذين يثبت إدانتهم بالجرائم المذكورة أعلاه سوف يقضون عقوبتهم ثم يتم ترحيلهم (International freedom religion report 2006 Algeria).

بعد إعلان انضمام الجبهة السلفية للدعوة والقتال داخل تنظيم القاعدة انتقل الإرهاب المحلي في الجزائر إلى إرهاب عابر للحدود، فقد تبنى التنظيم أهداف وأساليب جديدة، ففي 2007 اعتمد التنظيم إستراتيجية إعلامية لاسيما عند إعلانها عن الهجمات في الجزائر العاصمة وخارجها حيث أصبحت أول منظمة إرهابية تقوم بتوزيع المعلومات عبر المواقع الالكترونية رغم إغلاق الحكومة لهذه المواقع ففي هجمات الانتحارية صرحت **"أننا ندعو جميع إخواننا إلى الابتعاد عن مراكز وتجمعات الكفار والمرتدين...لقد قام المجاهدون بعون الله بإعادة تجميع صفوفهم وتنظيمها وصقل إرهابهم في بلاد المغرب العربي"** وأدلى تنظيم القاعدة **" نقسم بالله أن نواصل التضحية بأرواحنا حتى تتوقفو عن دعم الصلبين في حربهم، وتطبقوا المبادئ الإسلامية وتوقفوا حربكم ضد دين الله"** بالإضافة إلى الهجوم الذي استهدف براون روت كوندورBRC أصدرت الجماعة السلفية للدعوة والقتال البيان التالي **"قد مكن الله مجموعة من مجاهدينا من تنفيذ الهجوم الذي استهدف الصلبين العاملين في مركز الهلال الأحمر في بوشاوي ...وقمنا بهذه الغارة هدية لجميع المسلمين الذين يعانون من الحملة الصليبية الجديدة التي تستهدف الإسلام ومقدساته"** وفي 15 سبتمبر 2007 في مجمع سكني للشرطة هجوم بالقنابل أدى إلى مقتل شخصين.

من خلال تصاريحها نرى أن التنظيم تجاوز الأفكار السابقة والدعوة الصريحة نحو العنف واستخدام خطاب الكراهية ضد الأديان الأخرى والأجانب وهو ما جسده استهداف المجلس الدستوري والأمم المتحدة أسفر عن مقتل 37 شخص من بينهم 17 موظف من الأمم المتحدة وإصابة 170 آخرين والذي وصفه التنظيم كوكر للكفار الدوليين **"الفتح قادم لتذكير الصليبين الذين يحتلون أراضينا وناهبي ثرواتنا وأن يستسلموا للمطالب والخطابات لشيخنا بن لادن".** (Anneli, pp. 45-46)

في خضم الحالة الأمنية المتجهة نحو التدهور يصف تقرير وزارة الخارجية الأمريكية زيادة في القيود على الحرية الدينية بعد دخول المرسوم 03/06 حيز التنفيذ في 2007 والمرسوم التنفيذي 135/07 الذي حدد الطريقة والشروط التي بموجبها يجوز إقامة الخدمات الدينية (International freedom religion report 2007 Algeria)، فتبعا للأحداث العنيفة فإن المرسوم هو تنظيمي أكثر منه مقيد نظرا للتهديدات العلنية والاستهداف المباشر لغير المسلمين في الجزائر، وهو ما أكده مجموعة من رجال الدين حسب التقرير على إثر تفجر أن قوات الأمن لمكان تواجدهم وإجلائهم لمكان أكثر أمانا وحسب رجال الدين أنه إجراء أمني.

وحسب تقرير مركز بيو للأبحاث حلت الجزائر في المرتبة 3 الثالثة من مجموع 14 دولة ضمن الدول الأكثر زيادة في معدل القيود على الحرية الدينية، وصنفت في 2007 على أن القيود الحكومية فيها مرتفعة بدرجة 5.6 ضمن المؤشر، أما مؤشر العداءات الاجتماعية فصنف بمستوى المرتفع بدرجة 3.6. (Pwe report 2019, p. 95)

ومع زيادة وتيرة العنف في الجزائر ورد في تقرير وزارة الخارجية أن حالة احترام الحرية في 2008 تراجعت بفعل استمرار القيود الحكومية مع بروز بؤر توتر مثلتها أعمال الشغب بولاية غرداية بين أنصاري المذهب المالكي والاباضي والتي انجرت عنها أعمال العنف (International freedom religion report 2008 Algeria)، على إثر ذلك صنفت مركز بيو الجزائر في المرتبة الثانية من أصل 33 دولة ضمن المستوى المرتفع بدرجة6.2 في مؤشر القيود الحكومية، وفي الرتبة 8 على ترتيب 30 دولة بمقياس مرتفع بدرجة 4.4 في مؤشر العداءات الاجتماعية (Rising restrictions on religion, pew research center, 2011)، والذي يتناسب والمرحلة الأمنية المتدهورة، حيث أن ارتفاع الهجمات الإرهابية في السنوات 2009 – 2010 – 2011 ب 185-181-164 هجوم (بوحنية، صفحة 07) إلى زيادة التدابير الأمنية في هذه السنوات الثلاث خاصة في مجال الحرية الدينية، والتي وصفتها تقارير وزارة الخارجية حيث ورد في 2009 أن وزارة الشؤون الدينية قامت بغلق 42 مكانا غير مرخص للعبادة الإسلامية و 25 كنيسة وفصل 53 إماما، وتزايد القضايا والأحكام المتعلقة بالدين (International freedom religion report 2009 Algeria)،وفي 2010 تحسن وضعية الحرية الدينية في الجزائر من خلال تصريحات بعض المسيحيين بتلقيهم المساعدات من الحكومة والسماح للجماعات التبشيرية بمزاولة النشاط الإنساني وليس التبشيري، وإيقاف وأحكام قضائية متعلقة بالحرية الدينية (International freedom religion report 2010 Algeria)، وفي 2011 سمحت الحكومة في هذه الفترة بفتح 25 معبدا يهوديا (International freedom religion report 2011 Algeria).

أما ضمن مؤشر الحرية الدينية بمركز بيو 2009 حلت الجزائر في المرتبة الثانية بمستوى المرتفع 7.0 درجة في مؤشر القيود الحكومية(2011, p. 41) ومرتفعة بدرجة 6.9 سنة 2010، وارتفعت في سنة 2011 لتصبح 7.5 بمستوى مرتفعة جدا ضمن المرتبة 8 من 20 دولة. أما مؤشر العداءات الاجتماعية فحافظ على المستوى مرتفع في السنوات الثلاث بدرجات 5.2و5.4 و5.3.(2014, pp. 59-65)

2.3 الحالة الأمنية في الجزائر في الفترة 2012-2020 ضمن مؤشر الحرية الدينية

إن إعلان رفع حالة الطوارئ والتعامل السلس مع احتجاجات 2011 رفع المستوى الأمني إلى درجة من الهدوء النسبي على المستوى الداخلي، لكن تأجج المناطق المجاورة إلى وضع الجزائر أمام تحدي التهديد الأمني الخارجي للجماعات الإرهابية وحتى عودة تنقل الأفكار الجهادية وخاصة بعد الأزمة في مالي 2012 وسيطرت الجهاديين على شمالها والتي أقدمت على شن هجمات حدودية تفجيرية انتحارية استهدفت ثكنات ومنشآت عسكرية، بالإضافة إلى هجوم عين أميناس 2013 والذي أسفر عن مقتل أكثر من 35 رهينة و29 مخربا

(dekhakhena, 2021) وهذا زاد الهاجس الأمني الإقليمي وضرورة التكيف الإقليمي مع الوضعية الأمنية المتردية ولذلك زادت من الوسائل الوقائية في الداخل ومع الدول المجاورة والتي تعد كقوس للأزمات تونس ليبيا مالي والنيجر، فبالرغم من تراجع الهجمات الإرهابية الهمجية والمجازر ضد المواطنين أصبحت الجماعات تقتات على البيئة الإقليمية المضطربة وتنشط في شكل تهديدات لينة عبر الحدود.

على غرار الحالة الأمنية بقيت التقارير السنوية لوزارة الخارجية الأمريكية ترصد حالة الحرية الدينية من خلال التطرق لمجموعة من الأحداث والوقائع والتي كانت تتمحور حول الممارسات والاعتقالات ، ووصف الأزمة في غرداية 2015 بين السكان الاباضيين والمالكيين الذي خلف 22 مواطننا ضمن خانة الصراع المذهبي والذي تنفيه الحكومة والمتنازعين، وتناول الاعتقالات في حق المسلمين الأحماديين بمعدل 83 شخصا في 2016 (International freedom religion report 2016 Algeria)، وكجديد في الممارسات الدينية عدم تسجيل الحكومة للانتماءات الدينية للمواطنين على الوثائق الرسمية. وفي تقرير 2019 تناولت وفات الناشط الحقوقي كمال الدين فخار بعد إضراب عن الطعام والذي كان معتقلا بتهمة التحريض على الكراهية إثر منشور على فيسبوك. في نفس التقرير تطرق إلى قضية الأحماديين والتي يزعم زعمائها أن هناك 286 قضية ضد أفراد من الطائفة والتي لا تزال معلقة في المحاكم واستمرار الطائفة في التسجيل لكن بلا جدوى من خلال مطالبة الطائفة بالتسجيل ضمن الطوائف الإسلامية والحكومة ترفض ذلك (International freedom religion report 2019 Algeria,)

حسب التقرير في 2020 أصدرت الحكومة قانون حول خطاب الكراهية الذي يحظر جميع أشكال التمييز لكنه لم يشمل موضوع الدين، وفي نفس السنة تواصلت حملات الاعتقالات ضد الطائفة الأحمدية حيث تم اعتقال 31 مسلما أحمديا.(International freedom religion report 2020 Algeria)

دخلت الجزائر في 2019 مرحلة جديدة مع بداية الاحتجاجات السلمية في 22 فيفري 2019 والتي كانت تطالب بداية برفض ترشح الرئيس عبد العزيز بوتفليقة لعهدة خامسة والذي تعتبر حالته الصحية متدهورة وغير مؤهلة منذ مدة من الزمن، ورغم سلمية الاحتجاجات لكن التخوف من الانفلات الأمني وإعادة السيناريوهات السابقة جعل كل من الشعب والأطراف المشاركة في صناعة القرار أكثر عقلانية، وبذلك استقالة الرئيس بوتفليقة وانتقال الحكم إلى البرلمان ثم إلى حكم مؤقت للجيش إلى غاية تنظيم الانتخابات الرئاسية في 12 ديسمبر 2019 وتنصيب الرئيس عبد المجيد تبون رئيسا للجمهورية في11 جانفي 2020، وهذه الفترة هي مرحلة انتقالية من انفراد للحكم دام لمدة عقدين من الزمن.

لزاما مع الحالة الأمنية في هذه الفترة كانت تصنيفات الجزائر في مركز بيو للأبحاث كالتالي:

2012: مؤشر القيود الحكومية (GRI): مرتفعة جدا بدرجة 6.9 الرتبة 21 من 24 دولة. مؤشر العداءات الاجتماعية (SHI): مرتفعة بدرجة 6.5 الرتبة 6 من 45 دولة.(2011, pp. 53-57)

2013: مؤشر القيود الحكومية (GRI): مرتفعة بدرجة 6.1 الرتبة 3 من 36 دولة. مؤشر العداءات الاجتماعية (SHI): مرتفعة بدرجة 5.9 الرتبة 8 من 39 دولة(2015, pp. 51-54) .

2015: مؤشر القيود الحكومية (GRI): مرتفعة جدا بدرجة 7.2. مؤشر العداءات الاجتماعية (SHI): مرتفعة بدرجة 6.2.

2016: مؤشر القيود الحكومية (GRI): مرتفعة جدا بدرجة 7.2 الرتبة 10 من 25 دولة. مؤشر العداءات الاجتماعية (SHI): مرتفعة بدرجة 6.5 الرتبة 11 من 45 دولة(2018, pp. 55-65) .

2017: مؤشر القيود الحكومية (GRI): مرتفعة جدا بدرجة 8.0 الرتبة 9 من 22 دولة. مؤشر العداءات الاجتماعية (SHI): مرتفعة بدرجة 6.3 الرتبة 7 من 17 دولة (Marijuana, 2019, pp. 85-95) .

2018: مؤشر القيود الحكومية (GRI): مرتفعة جدا بدرجة 8.0 الرتبة 7 من 28 دولة. مؤشر العداءات الاجتماعية (SHI): مرتفعة بدرجة 6.0 الرتبة 11 من 46 دولة(2020, pp. 57-68) .

2019: مؤشر القيود الحكومية (GRI): مرتفعة جدا بدرجة 6.9 الرتبة 7 من 23 دولة. مؤشر العداءات الاجتماعية (SHI): مرتفعة بدرجة 4.9 الرتبة 15 من 35 دولة (Majumda Samirah, pp. 61-71) .

2020: مؤشر القيود الحكومية (GRI): مرتفعة جدا بدرجة 8.4 الرتبة 3 من 19 دولة. مؤشر العداءات الاجتماعية (SHI): مرتفعة بدرجة 5.6الرتبة 6 من 29 دولة(72-62 .pp ,2022) .

4. مقارنة مجالات التفاعل بين الأمن ومؤشرات الحرية الدينية

من خلال المحاور السابقة سنقوم بمقارنة الحركة التفاعلية في مدى التأثير بين الأمن ومؤشرات الحرية الدينية في المراحل الأمنية المختلفة في الجزائر.

1.4 تأثير المتغير الأمني على ترتيب الجزائر ضمن مؤشر الحرية الديني

لمعرفة مدى تأثير الوضع الأمني على ترتيب الجزائر يجب المقارنة بين درجات التصنيف في المرحلتين، حيث أن بداية تبني الخطاب السلمي ضد أعمال العنف والذي بدأ مستواه في الانخفاض تدريجيا مقارنة بفترة التسعينيات، والذي نتج عنه وصف تقرير وزارة الخارجية على أن الحكومة تحترم الحقوق على أساس المعتقد والدين في بداية المرحلة الأمنية الأولى، لكن تأثير التدابير الأمنية المقيدة للممارسة الدينية الإسلامية لاحقا، صنف ضمن القيود الحكومية على الدين، والتي كانت محاولات لاستعادة الوحدة الدينية وإعادة الدور الشعائري والثقافي والتربوي للمسجد، وإدراج مواضيع الوقاية من التطرف في خطب الأئمة وفي مناهج التعليم، ومحاولة تضييق الحيز المكاني الذي يتيح للأفراد تطوير الأفكار المتطرفة.

من الملاحظ أن التدهور الوضع الأمني من بداية 2007 بسبب الإرهاب عبر الدولي وتزايد الهجمات والعنف الممنهج أدى إلى زيادة التدابير الأمنية حيث حلت الجزائر في المرتبة 3 من أصل 14 دولة ضمن الدول التي تشهد زيادة في القيود الحكومية على الدين ومن خلال ذلك نتبين العلاقة بين التدهور الأمني والتصنيف الضعيف.

شهدت السنوات 2008-2009-2010-2011 ارتفاعا في درجات التصنيف تبعا للتغيرات الحاصلة في المنطقة، ففي هذه المرحلة يمكن القول أن الترتيب المتدني سنة بعد سنة متلازم مع الضغوط والهواجس الأمنية من خلال وقوع الأعمال العدائية المرتبطة باختلال الأمن الإقليمي العربي وموجة التغيرات السياسية والثورات الشعبية، وبحكم القرب الجغرافي والانتماء العقائدي انتقلت عدوى العنف إلى الجزائر والتي أُخمدت بإصلاحات سياسية واقتصادية نبعت من توصيات المجلس الاستشاري الوطني الاقتصادي والاجتماعي، ورفع حالة الطوارئ.

إن التصنيفات والترتيبات في المرحلة الثانية والتي كانت في تصنيف مرتفعة ومرتفعة جدا وزيادة في معدل الدرجات بعيدا عن سنتي 2012 و2013 والتي انشغلت فيها الجزائر بجهود مكافحة الإرهاب وأمننة القضايا في فترة كانت سياسيا تحت المجهر النابع من الفطنة المجتمعية والرغبة في التغيير، وكمحاولة للبقاء سارع النظام في التضييق على القضايا المتعلقة بالحريات ومنها الحرية الدينية واستخدام الأمن كذريعة للتذكير بويلات الانفتاح السياسي، وتواصلت هذه الأساليب حتى الصحوة المجتمعية في 2019 وبعد الانتخابات أصبح النظام الجديد أمام رهان التعامل مع وضع الفوضى الناجمة عن الانفراد بالسلطة لعقدين من الزمن.

لقد كانت المرحلة الأمنية 2011-2020 الأكثر تعقيدا فلم تعد المواجهة أمام متطرفين سلاحهم العنف والذي كان يفسر تدني ترتيبها الدولي بل أمام نظام فاسد استغل الهاجس الأمني للبقاء على حساب التعامل مع القضايا الحساسة كالحرية الدينية، وحتى فترة الانتقال الديمقراطي الجديد زاد فيها مستوى أمننة قضايا الحرية.

2.4 الحدود المنهجية في بناء مؤشرات الحرية الدينية

إن الطريقة التي تعتمدها وزارة الخارجية في وصف حالة الحرية الدينية خاصة في جمع المعلومات من خلال الصحف والأخبار والتصريحات الحكومية ومقابلات مع الجماعات الدينية، مشكوك في مصداقيتها خاصة في انتقاء المعلومات والأحداث وذكر أسبابها، وكذا المصادر المتحيزة دون التأكد من الادعاءات أو المعلومات، وحتى في رصد التصريحات والقوانين والتي تنتقي فيه التعبير الذي يكون بخدمة الإدانة وترك الدوافع والمبررات. ولتأكيد ذلك ورد على موقعها أن وضعها لا يسمح بالتحقق بشكل مستقل من جميع المعلومات الواردة في التقرير واعتباراها وجهات نظر ليست بالضرورة أراء الحكومة الأمريكية.

أما فيما يتعلق بمركز بيو للأبحاث فمنهجية إعداد المؤشر والطريقة العلمية في بنائه نموذجية وتدل على درجة من الشفافية وتجسيد كامل للمنهج الكمي في الدراسات الاجتماعية لكن القاعدة الأساسية التي تعتمدها في جمع

المعلومات والاستناد على التقارير الوصفية للوزارة الخارجية الأمريكية، حتى أسئلة الاستمارة وكأنها صيغت طبقا للمعلومات المطروحة في التقرير والتي بنيت على معلومات غير متحقق منها.

ومن منطلق تعدد العوامل المؤثرة على موضوع الحرية الدينية والتي تحدد الشكل النهائي للمؤشر ومن بينها التعدد الديني والطائفي في الدولة وعدد السكان من دولة لأخرى والتي تؤثر على الترتيب والتصنيف الدولي، والذي يغيب في منهجية إعداد مؤشري القيود الحكومية والعداءات الاجتماعية، فبالنسبة للجزائر تمثل نسبة المسلمين 99% من عدد السكان في مقابل 1،% ففي 2020 حلت الجزائر في المرتبة 3 والصين في المرتبة الأولى ضمن تصنيف عالية جدا في مؤشر القيود الحكومية والذي لا تتناسب فيه مع الصين لا من حيث عدد السكان أو حتى التعامل مع الأقليات الدينية. وفي نفس السياق اعترف المركز" أن الأقاليم البالغ عددها 198 تختلف اختلافا كبيرا من حيث الحجم والسكان والتنوع العرقي والتركيب الديني وشكل الحكومة، إلا أن الدراسة لا تحاول التكيف مع هذه الاختلافات"(Majumda Samirah, p. 67)

يعد مراعاة البيئة التي ينحدر منها المبرمج في الإجابة عن أسئلة الاستمارة في غاية الأهمية من منطق استيعاب المعلومات والفهم السياقي فإن وجود طرف ثالث من بيئة الدولة المدروسة يعطي نتائج أكثر مصداقية.

ومن خلال وجود علاقة ترابطية بين الأمن والحرية الدينية نلاحظ بعد مراجعة أسئلة الاستمارة الالكترونية لم يطرح موضوع المبرر الأمني إلا في سؤال رقم 16 "هل يحظر أي مستوى حكومي رسميا أي مجموعة دينية؟" والاختيارات لا، نعم لأسباب أمنية أو غير أمنية أو للسببين معا، وهذا العزل لموضوع الأمن تتشارك فيه مع تقرير وزارة الخارجية في عدم إعطاء الوضعية الأمنية الفرصة أمام الإجراءات المقيدة للدين، بالإضافة إلى بعض الأسئلة التي تحتاج إلى التبرير والتي أغلقت إجابتها بنعم أولا، وتجاهل تكرارات القضايا والحوادث وعددها ودرجة مستوى استخدام العنف.

وفي مقارنة فئة العنف الديني من طرف الجماعات المنظمة كانت درجة الجزائر في 2007 في خضم الهجمات من قبل التنظيم الإرهابي ضد الأديان والتي وصفتهم صراحة بالكفار على اثر هجوم عنيف ب 6.7 وبقيت الدرجة نفسها في سنة 2017 رغم تراجع الهجمات إلى شبه الانعدام الأمر الذي يدعو إلى التشكيك في المعلومات أكثر.

3.4 تأثير مؤشرات الحرية الدينية على الوضعية الأمنية

يمكن للمؤشرات أن تؤثر على الوضع الأمني من خلال العديد من الجوانب بحكم أنها أحد مخرجات التأثير المعلوماتي، على المستوى الداخلي والخارجي، فالمؤشرات مفيدة للبيئة المجتمعية من منطلق مساءلة القادة والأداء الحكومي أو لفت الانتباه نحو قضية ما حيث تتخذ شكل من أشكال الضغط الاجتماعي لتغيير سياسات الدولة هذا في حالة النوايا البريئة عند بناء المؤشر، تعتبر الحرية الدينية من المداخل المهمة التي تلفت الانتباه الدولي لحث الدول الأخرى نحو الإصلاح ،مثلما ساعدت تصنيفات الجزائر ضمن تقرير الخارجية إلى لفتت الانتباه إلى المعرقلات التي تواجهها المجموعات الدينية والتي دفعت الحكومة للقيام بإصلاحات تجاه قضايا حرية الدين والمعتقد.

وبما أن التأثير هو ميزة أساسية في علاقات الدول، أدت التغيرات المعيارية والتي حدت من استخدام القوة الصلبة في التأثير وخاصة التدخل في السياسات الداخلية وارتفاع تكلفة الإكراه العسكري والترابط الاقتصادي ومنطق الحفاظ على المصالح جعل من الصعب استخدام سياسة العقوبات للتأثير على الدول الأخرى في مقابل انخفاض تكلفة ممارسة الضغط عبر المعلومات عن طريق التشهير العلني وتشويه الصورة الخارجية للدول (Kelley Judith, 2015, p. 12)، وهي الحالة الغير بريئة لاستخدام المؤشرات،والتي تعد من الأساليب الأكثر استخداما للولايات المتحدة الأمريكية التي تواصل نشر الدعوات نحو احترام الحرية وحقوق الإنسان المزيفة التي تبرر تدخلاتها المتواصلة في مناطق المصالح، وضد الدول المعارضة أوالحليفة لمنافسيها، وإن تصنيف الجزائر من الدول الصعبة والعديمة التساهل في بعض القضايا، جعل موضوع الحرية الدينية من المواضيع التي تستخدم في الضغط والتأثير عليها من خلال التشويه العلني للرؤى العالمية للدولة والمجتمع الجزائري من خلال مؤشرات الحرية الدينية، بالتركيز على مناطق التوتر في الجزائر في وصف القضايا الدينية مثل منطقة القبائل وغرداية، لبث الفتن لزعزعة الاستقرار الأمني.

من جانب آخر يعد الفهم الخاطئ للمؤشرات عموما المبنية على أساس غير موضوعي، مثل تقرير وزارة الخارجية الأمريكية ومؤشر مركز **بيو** الذي يواجه لبس في جمع البيانات وتوظيفها، إلى تحفيز الشعور بالتهميش الذي يؤدي إلى انتهاج طرق العنف من طرف الأقليات الدينية أو تطرف الأغلبية وتنمية الكره بين الأديان.

الخاتمة:

ومما سبق تستنتج ما يلي:

بناء المؤشرات عملية دقيقة وجب التأكد والتقين أثناء جمع المعلومات خاصة في المواضيع المتعلقة بدراسة السلوك الإنساني والذي يتوجب معايير عالية لحصره وتحويله إلى نتائج مشفرة.

تعد المعلومات الصحيحة والإلمام بجميع جوانب الموضوع أو الظاهرة المدروسة أهم ميزة لمصداقية المؤشر، وهو ما وقع فيه مركز بيو للأبحاث من خلال عدم المحاولة للتكيف مع الجانب الديمغرافي والتعدد الديني والطائفي و إعطاء الأهمية لمعدل التكراري في حصر قضايا انتهاك الحرية الدينية.

يشكل البعد الأمني العنصر الاستراتيجي الأوّلي في بقاء الدولة واستمرارها لذلك فإن الأزمة الأمنية في فترة التسعينيات وضعت الجزائر داخل دوامة هددت كيانها ووجودها لذلك قامت بمجموعة من التدابير التي حاولت من خلالها الحفاظ على تماسكها واسترجاع أمنها تدريجيا، الأمر الذي دفعها إلى أمننة بعض القضايا المتعلقة بالحريات العامة وحرية الدين والمعتقد، وخاصة موضوع الحرية الدينية من منطلق أن الدين من المواضيع الخطرة والتي وجب تقييدها تبعا لمتطلبات الأمن، وهذا ما أدى إلى تزعزع الرؤى الدولية تجاهها ، من خلال ما تصوره التقارير الدولية والتي تستخدم المعلومات كوسيلة لرصد المواضيع المختلفة ومنها الحرية الدينية على شكل مؤشرات نوعية وكيفية دون الأخذ بالاعتبارات الأمنية.

إن التعامل والرد الجزائري على تقارير حرية الدين المعتمدة على عبارات الرفض والانتقاد تبدو عتيقة في نظام تنقل المعلومات، فالرد يجب أن يكون متناسب مع مدى التأثير والاستهداف، من خلال التوضيح العلمي من طرف مراكز أبحاث ودراسات، وتوجيه الاهتمام بالقضايا الحساسة بالاحتواء والتأقلم والتحقيق العلمي، ليس عن طريق سياسات المنع التي لم تعد صالحة في عصر المعلومات، والاستفادة من الدروس السابقة وإعطاء الفرصة أما الانفتاح الذي يؤدي تضييق إطاره إلى تهديد المطلب الأمني.

قائمة المراجع:

المراجع باللغة العربية:

- رشيد تلمساني. (2007). *الجزائر في عهد بوتفليقة "الفتنة الأهلية والمصالحة الوطنية، مركز كارينغي للشرق الأوسط"* (المجلد 07). لبنان: مركز كارينغي للشرق الأوسط.
- قوي بوحنية. (2017). *من مكافحة الإرهاب إلى هندسة الأمن*. الجزائر: دار حامد للنشر والتوزيع.

المراجع باللغة الأجنبية:

الدوريات:

- Anneli, Botha. (2008, 06). Terrorism in the maghreb " the transntionalisation of domestic terrorism. (N144).
- Church cheyenne, R. M. (2006). *Integrating monitoring and evaluation conflict transformation programs.* search for commom ground.
- dekhakhena, Abdelkrim. (2021). why is algeria consdering changing it military docrine?. *journal of military and strategic studies ,v 20* (issu3.
- *Indicators.* (2017). Intract for civil society.
- Kelley Judith, Bethann. Simmos. (2015). indicators as social pressure in international relation. *American journal of political science* .

التقارير:

- (2019). *A closer look at how religious restrictions have risen around the word.* USA: pew research center.
- (2001). *Annual report on international religious freedom.* Department of state, USA. dfgf. (fgf). *gdf.* fdg: dfg .
- (2018). *Globaly uptick in government restriction on religion in 2016.* USA: Pwe research center.
- (2022). *How covid -19 restrictions affected religious group around the word in 2020* . USA: Pwe research center.
- (2020). *In 2018; government restriction on religion reach highest level globally in mor than decade.* USA: Pwe research cente.
- (2015). *Latest trends in religious restrictions and hostilities.* USA: Pwe research center.
- Majumda Samirah, V. v. (2021). *Globaly social hostilities related to religion decline in 2019 government restrictions remain to highest levels.* USA: pew research cente.
- (2014). *Religious hostilities reach six-year high.* USA: pew research center.
- (2011). *Rising Restrictions on Religion One-third of the world's population experiences an increase, pew research center.* USA: pew research cente.

المواقع الإلكترونية:

- *Why and how the reports are prepared*. (2023, 15 05). Retrieved 12 19, 2023, from department of state:
https://2u.pw/ifnN6ROq
- *International freedom religion report 2002 Algeria.* (n.d.). Retrieved 12 09, 2023, from department of state, Usa:
https://2u.pw/uPBZbRbt
- *International freedom religion report 2003 Algeria, department of state, Usa.* (n.d.). Retrieved 12 09, 2023, from department of state Usa:
https://2u.pw/2vwyFFbK
- *International freedom religion report 2004 Algeria.* (n.d.). Retrieved 12 09, 2023, from department of state Usa:
https://2u.pw/CIRhnReP
- *International freedom religion report 2006 Algeria.* (n.d.). Retrieved 12 09, 2023, from department of state, Usa:
https://2u.pw/aDMtMuDk
- *International freedom religion report 2007 Algeria.* (n.d.). Retrieved 12 09, 2023, from department of state, Usa:
https://2u.pw/QIXHNBkq
- *International freedom religion report 2008 Algeria.* (n.d.). Retrieved 12 09, 2023, from department of state, Usa:
https://2u.pw/vc3MRmYp
- *International freedom religion report 2009 Algeria.* (n.d.). Retrieved 12 09, 2023, from department of state, Usa:
https://2u.pw/U7yaQiSd
- *International freedom religion report 2010 Algeria.* (n.d.). Retrieved 12 09, 2023, from department of state, Usa:
https://2u.pw/dFdgyDGP
- *International freedom religion report 2011 Algeria.* (n.d.). Retrieved 12 09, 2023, from department of state, Usa:
https://2u.pw/5FMRMOad
- *International freedom religion report 2016 Algeria.* (n.d.). Retrieved 12 09, 2023, from department of state, Usa:
https://2u.pw/59Ss2tyy
- *International freedom religion report 2019 Algeria,.* (n.d.). Retrieved 12 09, 2023, from department of state, Usa:
https://2u.pw/giaRmtpE
- *International freedom religion report 2020 Algeria.* (n.d.). Retrieved 12 09, 2023, from department of state, Usa:
https://2u.pw/1ypRa240